

مجلس إدارة «VIVA» يجتمع الأحد لدراسة عرض الاستحواذ من «STC»

أعلن مجلس إدارة شركة الاتصالات الكويتية VIVA عن ان الشركة ستجتمع يوم الاحد المقبل الموافق 20 ديسمبر 2015 بمقر الشركة الساعة 3,30 عصرا لدراسة مستند عرض الاستحواذ الاختياري المقدم من شركة الاتصالات السعودية STC.

البنوك متفائلة برفع الفائدة على القروض.. والوديعه لاحقا

لا تغيير في فوائد القروض الاستهلاكية الحالية

محمود فاروق

مع ساعات الصباح الأولى

امس دخل قرار بنك الكويت

المركزي برفع سعر الخصم

ربع نقطة (2,25٪) مئوية

حيث التنفيذ، حيث بدأت

البنوك الكويتية في تطبيق

القرار على جميع المعاملات

الإئتمانية الخاصة بالقروض

- الاستهلاكية والمقسطة.

والسؤال الذي يبدو محل

اهتمام كبير لدى عملاء البنوك

هو، هل ستطبق الفائدة على

القروض الحالية، والقروض

التي يجري حاليا إصدارها

وتم التوقيع على عقودها

خلال اليومين الماضيين؟

«الانباء» تحدثت مع

مسؤولي الإئتمان لدى

البنوك، واتفقوا على ان

جميع القروض التي تم

إصدارها قبل قرار «المركزي»

سارية بمعدل الفائدة 2٪.

ومعاملات القروض التي تم

التوقيع على عقودها بين

العملاء والبنوك قبل تاريخه

ولم يصرف قيمة القرض

جميعها ستطبق عليها

الفائدة القديمة، وهو امر

قانوني، ويتفق مع تعليمات

بنك الكويت المركزي المتعلقة

بذلك الشأن.

ويرى مسؤول إئتمان آخر

انه يجب الأخذ في الاعتبار

بانسه يجب التفريق بين

القروض التي تتجاوز اعمار

سدادها عن 5 سنوات، وهي

في ذلك الوقت تكون فائدتها

متغيرة، أي تطبق عليها

الفائدة الجديدة (2,25٪).

اما القروض التي تقل اعمار

سدادها عن 5 سنوات فستظل

نسبة فائدة كما هي لديهم

عند (2٪). لذا سيكون عملاء

القروض بنوعها ممن تجاوز

سنوات سدادهم 5 سنوات

على موعد مع حسبة جديدة

لقروضهم في ظل المتغيرات

الجديدة، (ولكن وفق شروط

وضوابط بنك الكويت

المركزي التي وضعها للفائدة

المتغيرة، واختلاف ذلك

الأمر بين البنوك التقليدية

والإسلامية).

وبخصوص أثر قرار

«المركزي» على سوق الإئتمان

بالكويت، قال الرئيس

التنفيذي للبنك الأهلي

الكويتي ميشال العقاد، ان

القروض الشخصية ستتأثر

بطبيعة الحال نظرا لارتفاع

تكلفة الإئتمان، ولكن ستكون

معدلات التأثير منخفضة،

وذلك على اعتبار ان معدل

رفع الفائدة ربع في المائة

فقط. ولكن لا يمكن ان

يتفادى قرار رفع الفائدة مع

قرار جدولته القروض الأخير

الذي كان له بالغ الأثر على

تراجع وتيرة القروض منذ

اكتوبر الماضي، اما قروض

الشركات فستتأثر بدرجة

أعلى، باعتبار ان قيم

القروض التجارية أعلى

كثير من الشخصية، حيث

سترتفع الكلفة التمويلية

عليها في ظل تراجع عوائد

التشغيلية.

ويضيف ان رفع الفائدة

سيكون له أثر ايجابي

كالعادة على الودائع، حيث

سيؤدي القرار إلى مزيد من

تنافس البنوك على استقطاب

العملاء، ليكون لها النصيب

الأوفر من العمليات المصرفية

خلال الأيام المقبلة.

رفع الفائدة مرة ثانية

من ناحية اخرى، رأى

مسؤول مصرفي ان رفع

سعر الخصم إلى 2,25٪ غير

كاف في الوقت الراهن رغم

ما يواجه الاقتصاد الكويتي

من صعوبات جراء انخفاض

النفط، خصوصا ان بنك

الكويت المركزي سيستمر

برفع سعر الخصم مرة اخرى

بالتوازي مع الاحتياطي

الأميركي للمحافظة على

قوة الدينار مقابل الدولار في

السنة، مع الأخذ في الاعتبار

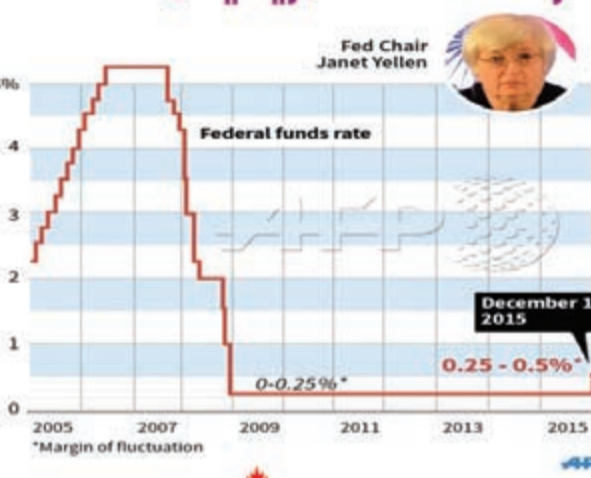
الحفاظ على مستويات

التضخم في السوق.

حركة سعر الخصم على الدينار في 10 سنوات



حركة الفائدة الأمريكية منذ 2005



شريف حمدي

أثر قرار رفع سعر الخصم على البورصة



ببورصة الكويت للأوراق المالية

3% ارتفاع أداء قطاع البنوك أمس

23% من السيولة اتجهت للقطاع البنكي

تراجع جماعي لمؤشرات البورصة

انخفاض في السيولة

36%

«المركزي» عكس المالية والصالح: «قواكم الله»

فسر السوق قرار البنك المركزي بأنه إشارات للسوق بأن وضع الاقتصاد جيد رغم المعلومات الصادرة عن وزارة المالية عن وجود العجز المالي بسبب هبوط النفط، كما أن «المركزي» بطبيعة الحال يدعم الدينار وجاذبيته وتنافسيته أمام الدولار. وفي إجابة لائحة من وزير المالية أنس الصالح عند سؤاله عن رأيه في رفع الفائدة: «قواكم الله».

ماذا عن سعر صرف الدينار بشركات الصرافة؟

ان يشهد تحركا خلال الاسبوع المقبل. فيما رأى نائب رئيس مجلس إدارة شركة الاتحاد الخليجي للصرافة طلال الناصر ان سرعة قرار المركزي برفع سعر الخصم من شأنها المحافظة على استقرار سعر الصرف ومنع أي عمليات مضاربية قد تحدث للاستفادة من الفروقات السعرية بين الدولار والدينار. من ناحية اخرى انخفض اليورو إلى 329 فلسا مقابل الدينار مقارنة بأسعار صرف أول من أمس.

نشاط في أداء أغلب أسهم البنوك الخليجية

معاناة البورصة تزداد بعد رفع الفائدة على الدينار

شريف حمدي

جنح أداء سوق الكويت للأوراق المالية للتراجع على مستوى كافة المؤشرات الثلاثة، فضلا عن المتغيرات وفي مقدمتها السيولة التي هوت إلى مستوى 8,2 ملايين دينار بانخفاض 36٪ تقريبا، وذلك متأثرا بقرار بنك الكويت المركزي الذي جاء سريعا في أعقاب صدور قرار رفع سعر الفائدة الأمريكية، حيث رفع

المركزي الكويتي أيضا سعر الخصم ربع نقطة مئوية من 2٪ إلى 2,25٪. وكان لافتا في جلسة تعاملات أمس أن قطاع البنوك الكويتية ارتفع بنسبة 3٪، كما استحوذ على 23٪ من السيولة الإجمالية بواقع 1,9 مليون دينار، وجاء هذا الارتفاع موازيا لارتفاع أغلب مؤشرات البنوك الخليجية في تعاملات أمس بعد اتخاذ أغلبها قرارا مماثلا برفع الفائدة، حيث تجلى الارتفاع في مؤشرات قطاعات البنوك في بورصات السعودية وديبي وأبوظبي وقطر، وذلك عكس سوق البحرين الذي تراجع أداء القطاع المصرفي فيه

«البورصة»: زيادة سعر فائدة الأجل والبيوع المستقبلية لـ 6,75٪

أعلن سوق الكويت للأوراق المالية انه نظرا لقرار البنك المركزي بزيادة سعر الخصم بمقدار ربع نقطة مئوية يصبح 2,25٪، وعليه ستتم زيادة سعر فائدة عقود الأجل والبيوع المستقبلية من 6,75٪ إلى 6,75٪ وذلك حسب قرار السوق رقم (1) لسنة 2009 بشأن تنظيم التعامل الاجل والبيوع المستقبلية وذلك اعتبارا من يوم أمس الخميس الموافق 17-12-2015.

الثامر: القرار لن يؤثر كثيرا

لأن السوق يعاني أصلا

قطاع البنوك الكويتي ارتفع 3٪ واستحوذ على 23٪ من السيولة أمس

بشكل لافت.

ويعد هذا الارتفاع في مجمل أداء البنوك الخليجية مؤشرا على أن السيولة قد تنجح في الفترة المقبلة للإيداعات البنكية للاستفادة من ارتفاع أسعار الفائدة، وهو ما قد يؤثر على أداء باقي القطاعات في هذه الجورصات.

وفي هذا السياق قال خبير الأسواق المالية محمد الثامر لـ«الانباء» أن قرار البنك المركزي الكويتي برفع الفائدة أمس لن يكون له أثر بالغ على البورصة الكويتية نظرا لأنها تعاني من إشكاليات عدة تؤثر في أدائها، مشيرا إلى أن قرار رفع الفائدة سيؤدي إلى

انخفاض في أسعار العقارات، وكان من الممكن أن تنجح بعض السيولة إلى البورصة إلى جانب الإيداعات البنكية، إلا أن الأوضاع التي تضر بها البورصة الكويتية قد تحول دون ذلك.

من جهته قال المحلل المالي عدنان الدليمي ان آثار القرار لن تكون سريعة على البورصة الكويتية خاصة وأن نسبة الرفع ربع نقطة مئوية، مشيرا إلى أن تلميحات الفيدرالي الأميركي برفع الفائدة على الدولار أكثر من مرة في العام المقبل وما سيتبعه من ارتفاع مماثل للفائدة على الدينار الكويتي ستكون له عواقب

سلبية على البورصة الكويتية تتمثل في خروج السيولة من البورصة وتوجهها للإيداعات البنكية للاستفادة من ارتفاع الفائدة، وهو ما يمثل عاملا سلبيا إضافيا للعوامل السلبية التي تغلق كاهل البورصة الكويتية.

وتوقع الدليمي أن يستمر أداء البورصة الكويتية على حال التذبذب، مع استهداف الأسهم البنكية التي يرجح أن تستقطب المزيد من الأموال وبالتالي زيادة التمويل ونشاط الإقراض. ونوه إلى أنه في حال وجهت بعض البنوك سيولة للبورصة ممثلة في تمويل نشاط الأسهم، فإن البورصة الكويتية قد تستفيد من هذا التوجه. وانتهت مؤشرات بورصة الكويت تعاملاتها أمس بحال التذبذب، كما تراجع للبورصة بنسبة 0,02٪ عند مستوى 5632 نقطة خاسرا نحو 0,9 نقطة، كما تراجع المؤشر الوزني عند الإقفال بنسبة 0,2٪ عند مستوى 381 نقطة خاسرا 0,6 نقطة، كما تراجع مؤشر كويت 15 بنسبة 0,2٪ عند مستوى 902 نقطة خاسرا نحو 1,5 نقطة.

«المركزي الكويتي» و«الفيدرالي» ارتباط وثيق.. والتاريخ شاهد

لا ينكر المصرفيون الارتباط الوثيق بين قرارات الفيدرالي الأميركي برفع الفائدة والمركزي الكويتي، مع الأخذ في الاعتبار انه ليس مضطرا لاتباع قرارات الفيدرالي ولكنها معادلات عالية تتطلب «الضخوع لها»، وفي سياق تاريخي تشير بيانات أعتها «الانباء» إلى حذو «المركزي الكويتي» حذو نظيره الأميركي فيما يتعلق بتخفيض سعر الخصم على مدار الأعوام الماضية منذ عام 2006 وحتى الآن وهو ما نشرته «الانباء» بعدها الصادر في 25 مايو الماضي.

خبراء: رفع «المركزي» لسعر الفائدة درع دفاعية للسياسة النقدية وأمر صحي للسياسة المالية

التكاليف ستكون مكلفة جدا على الدينار الكويتي وليس في صالحه في حالة عدم الاسراع بأخذ القرار.

ولفت إلى ان قرار رفع الفائدة بنسبة ربع نقطة مئوية عموما ايجابي ولا يمكن اعتباره سلبيا حتى على عمليات التمويل لأنها لن تكون مؤثرة باعتبارها نسبة ضعيفة.

انعكاسات سلبية

وعلى صعيد متصل، أكد رئيس اتحاد المصارف ورئيس البنك التجاري السابق عبد المجيد الشطي على أهمية القرار برفع الفائدة وتوقيتها، وأن البنك المركزي قراراته تصب في صالح الكويت بالدرجة الأولى والمحافظة على سياستها النقدية من أي تهديد مستقبلي من رفع سعر الدولار.

وأشار إلى ان البنك المركزي دائما يستبق الأحداث ويحيط من أي انعكاسات سلبية في المستقبل ليضمن سير الأمور إلى الأفضل.

وأضاف الشطي ان رفع سعر الفائدة يعتبر مؤشرا ايجابيا عن صحة البيئة الاقتصادية وهو بمنزلة درع دفاعية للمستقبل لإمكانية حدوث أي ركود اقتصادي مستقبلي.

وقال ان نسبة مهمة من الكويتيين سيستفيدون من رفع الفائدة ولاسيما كبار السن الذين يعتمدون على المدخول اليتميم للودائع مما سيدعم لديهم القدرة الاستهلاكية، مشيرا إلى ان تأثير رفع الفائدة لن يكون سلبيا عموما حتى على القروض لأن النسبة ضعيفة.

منى الذهيمي

كأول ردة فعل لمجموعة من الخبراء الاقتصاديين لقرار البنك المركزي الكويتي لرفع الفائدة بنسبة 0,25٪ لتصل إلى 2,25٪، أكدوا في تصريح لجريدة «الانباء» ان رفع سعر الفائدة يهدف لزيادة قدرة الدينار على المنافسة وعدم انزلاقه امام رفع سعر الدولار واعتبروا ان قرار المركزي وغيره من البنوك الخليجية لرفع الفائدة بعد قرار مجلس الاحتياطي الاتحادي الأميركي رفع معدلات الفائدة الفياسي هو بمنزلة درع دفاعية للسياسة النقدية وأمر صحي للسياسة المالية.

سياسات نقدية

في البداية، قال رئيس مجلس إدارة شركة الشمال للاستشارات والخبر الاقتصادي الكويتي جاسم السعدون ان رفع الفائدة هي من السياسات النقدية التي تمارسها البنوك المركزية أو الفيدرالي الأميركي لتغيير مسار واتجاه الاقتصاد للأهداف التي تضعها في سبيل تحقيق نمو متوازن ومستدام دون اختلالات. وأكد أن رفع سعر الفائدة يعتبر أمرا ايجابيا ووسيلة دفاعية عن السياسة النقدية حتى لا ينزلق الدينار ولا يستنزف لصالح الدولار، مشيرا إلى انه يعتبر امرا صحيا كذلك للسياسة المالية.

وأوضح السعدون ان البنك المركزي الكويتي لا يملك خيارا آخر سوى اخذ القرار برفع الفائدة في ظل رفعها من قبل الفيدرالي لأن